

Distr.: General
7 December 2018
Arabic
Original: English



الدورة الثالثة والسبعون
البند ٢٣ (ب) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة أنيلي ليب (إستونيا)

أولاً - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٢٣ من جدول الأعمال (انظر A/73/541، الفقرة ٢). واتخذت إجراءات بشأن البند الفرعي (ب) في الجلستين ٢٣ و ٢٦ المعقودتين في ٨ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة.

ثانياً - النظر في مشروع القرارين A/C.2/73/L.30 و A/C.2/73/L.48

٢ - في الجلسة ٢٣ المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل مصر، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية" (A/C.2/73/L.30).

٣ - وفي الجلسة ٢٦ المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية" (A/C.2/73/L.48)، قدمته نائبة رئيس اللجنة، حصة العتيبي (الإمارات العربية المتحدة)، بناءً على مشاورات غير رسمية عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/73/L.30.

* يصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في ثلاثة أجزاء، تحت الرموز A/73/541، و A/73/541/Add.1، و A/73/541/Add.2.



- ٤ - وفي الجلسة نفسها، أُبلغت اللجنة بأن مشروع القرار [A/C.2/73/L.48](#) لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.
- ٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، صوب أمين اللجنة شفويا الفقرة العاشرة من الديباجة والفقرات ١٠ و ٢٥ و ٢٦ من مشروع القرار.
- ٦ - وفي الجلسة ٢٦ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار [A/C.2/73/L.48](#)، بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ٩).
- ٧ - وعقب اعتماد مشروع القرار، أدلى كل من ممثل مصر، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين وممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان.
- ٨ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار [A/C.2/73/L.48](#)، بصيغته المصوبة شفويا، قام مقدّمو مشروع القرار [A/C.2/73/L.30](#) بسحبه.

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

٩ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

إن الجمعية العامة،

وإذ تشير إلى إعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للتعقد في فيينا في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤^(١)، الذي أعرب فيه جميع أصحاب المصلحة المعنيين عن التزامهم بتنفيذ برنامج العمل،

وإذ تؤكد من جديد الهدف الرئيسي من برنامج عمل فيينا وهو العمل بشكل أكثر اتساقاً على تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتصدي للتحديات التي تواجهها بسبب موقعها غير الساحلي النائي وبسبب المعوقات الجغرافية، والإسهام بالتالي في تحسين معدل النمو المستدام والشامل الذي يمكن أن يسهم في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع،

وإذ تشير إلى قراراتها ٢٣٩/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٣٢/٧٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفرضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وهيئة بيئية مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

(١) القرار ١٣٧/٦٩، المرفقان الأول والثاني.

وإذ ترحب باتفاق باريس^(٢) وبيده نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع جميع أطراف الاتفاق على أن تنفذه تنفيذًا تامًا، والأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٣) التي لم تودع بعد صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، على أن تقوم بذلك حسب الاقتضاء وفي أقرب وقت ممكن،

وإذ تشير إلى إعلان سنديا وإطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٤)، وإذ تسلّم في الوقت نفسه بأن البلدان النامية غير الساحلية تواجه بعض التحديات الخاصة بأخطار الكوارث، وإذ تكرر تأكيد الالتزام بالحد من أخطار الكوارث وبناء القدرة على تحمّل الكوارث ضمن سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر،

وإذ تؤكد من جديد الخطة الحضرية الجديدة^(٥)، المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عقد في كيتو، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وإذ تسلّم بأهمية التنمية الحضرية المستدامة للبلدان النامية غير الساحلية،

وإذ ترحب بعقد المنتدى العالمي للبنى التحتية لعام ٢٠١٨ في بالي، إندونيسيا، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، حول موضوع "إطلاق العنان للبنى التحتية القائمة على التكنولوجيا والشاملة للجميع والمرنة والمستدامة"، وإذ تحيط علماً بوثيقته الختامية،

وإذ تحيط علماً بالفجوة في البنى التحتية للنقل في البلدان النامية غير الساحلية وضرورة الارتقاء بمستوى البنى التحتية للنقل لموافقة المعايير العالمية، وفي هذا الصدد، الأهمية البالغة للشراكات الوطنية والدولية القوية في سد الفجوة،

وإذ تسلّم بالاحتياجات المحددة والظروف الخاصة للبلدان النامية الأطراف، ولا سيما البلدان القابلة للتأثر بوجه خاص بالآثار الضارة لتغير المناخ، وفق ما نصّت عليه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٢٤٣/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ومبادئه التوجيهية ومبادئه العامة، وكذلك قرارها ٢٧٩/٧٢ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨، وإذ ترحب بالجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام لتكثيف الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية بحيث تكون أقدر على دعم البلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ تسلّم بأن عدم امتلاك البلدان النامية غير الساحلية منافذ بريّة إلى البحر، الذي يزيد حدة البعد عن الأسواق العالمية وارتفاع تكاليف العبور ومخاطره، لا يزال يشكل عقبات خطيرة تحد من

(٢) المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م-٢١.

(٣) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

(٤) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفقان الأول والثاني.

(٥) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.

عائدات التصدير وتدفقات رأس المال الخاص وحشد الموارد المحلية لهذه البلدان، ويؤثر بالتالي سلباً في نموها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام،

وإذ تشير إلى إعلان ألماني^(٦) وبرنامج عمل ألماني: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية^(٧)، وهو أول برنامج عمل خاص بالبلدان النامية غير الساحلية،

وإذ تعترف بأهمية تعزيز التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على أساس المصلحة المشتركة، وإذ تلاحظ أنه لا بد من دعم جهود التعاون ببيئة اقتصادية دولية مؤاتية، مع مراعاة اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية في البلدان ومع احترام الأولويات الوطنية، والحفاظ في الوقت نفسه على الاتساق مع القواعد والالتزامات الدولية،

وإذ تسلّم بضرورة تعزيز كل من الاستثمار العام والخاص في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيات الطاقة النظيفة، وإذ تأخذ في حسابها أوجه الضعف والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، **وإذ تحيط علماً** بإعلان أستانا الوزاري، الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية بشأن التجارة والنقل، المعقود في أستانا في ١٦ و ١٧ أيار/مايو ٢٠١٨، في سياق استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا،

وإذ تعترف بضرورة النهوض بالتكامل الإقليمي الهادف ليشمل التعاون فيما بين البلدان، وبأهمية تحسين مرافق البنى التحتية الحالية للنقل من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا،

وإذ تؤكد من جديد أن تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وضمان التمتع بحياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع، وتوفير التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، إضافة إلى ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها على نحو مستدام، هي أمور مهمة لتحقيق التنمية المستدامة، تمثيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ تحيط علماً بالإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري السنوي للبلدان النامية غير الساحلية، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ حول موضوع "تنشيط الشراكات من أجل تعزيز تنفيذ برنامج عمل فيينا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"،

وإذ تسلّم بأن برنامج عمل فيينا، الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يستند إلى شراكات متجددة ومعززة من أجل مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في مساعيها الرامية إلى تسخير فوائد التجارة الدولية، وتحويل اقتصاداتها هيكلية، وتحقيق نمو أكثر شمولاً واستدامة،

وإذ تحيط علماً ببدء ليفنغستون للعمل من أجل الإسراع بتنفيذ برنامج عمل فيينا، المعتمد في اجتماع المتابعة الرفيع المستوى لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، الذي عقد في ليفنغستون، زامبيا، في حزيران/يونيه ٢٠١٥،

(٦) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماني، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني.

(٧) المرجع نفسه، المرفق الأول.

- ١ - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعدد ٢٠١٤-٢٠٢٤^(٨)؛
- ٢ - **ترحب** بالاعتراف بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وبالتحديات الخاصة التي تواجهها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٩) وفي خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(١٠)، وتؤكد أن تنفيذها الفعال إلى جانب تنفيذ المجالات الستة ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعدد ٢٠١٤-٢٠٢٤^(١١) يمكن أن يدفع عجلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية ويساعد في تحويلها من بلدان غير ساحلية إلى بلدان موصولة برا؛
- ٣ - **تشير** إلى الفقرة ١١ من قرارها ٢٩٠/٦٧ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣، وتشدد على ضرورة مراعاة شواغل البلدان النامية غير الساحلية والتحديات الخاصة التي تواجهها، حسب الاقتضاء، ضمن عملية تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛
- ٤ - **تسلم** بأن البلدان النامية غير الساحلية تواجه تحديات خاصة في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وتحقيق التنمية المستدامة، وتؤكد في هذا الصدد أهمية تقديم دعم دولي مستمر لتكملة جهود البلدان النامية غير الساحلية؛
- ٥ - **تسلم أيضا** بأنه سيلزم بذل جهود متزايدة ومتواصلة للقضاء على الفقر المدفع بحلول عام ٢٠٣٠ في البلدان النامية غير الساحلية؛
- ٦ - **تدعو** البلدان النامية غير الساحلية، وبلدان المرور العابر، وشركاءها في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى إلى أن تنفذ، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية، الإجراءات ذات الصلة المتفق عليها في برنامج عمل فيينا بمجالاته الستة ذات الأولوية، على نحو منسق ومتسق وسريع؛
- ٧ - **تكرر دعوتها** للشركاء في التنمية إلى توفير دعم تقني ومالي هادف، حسب الاقتضاء، من أجل تنفيذ الإجراءات المحددة المدرجة في برنامج عمل فيينا؛
- ٨ - **تدعو** الدول الأعضاء التي لم تدمج بعد برنامج عمل فيينا في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والقطاعية لكفالة تنفيذه بفعالية، إلى القيام بذلك، وتشجع الشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة إلى مواصلة تقديم الدعم التقني، ضمن ولايات كل منها، إلى البلدان النامية غير الساحلية في جهودها الرامية إلى دمج برنامج عمل فيينا وخطة عام ٢٠٣٠ في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

(٨) A/73/297.

(٩) القرار ١/٧٠.

(١٠) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(١١) القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.

٩ - تشجع البلدان النامية غير الساحلية التي لم تدمج بعد خطة عام ٢٠٣٠ في خططها الإنمائية الوطنية وتعزز الاتساق في تنفيذها مع برنامج عمل فيينا، على القيام بذلك؛

١٠ - تشدد على ضرورة تعزيز مواءمة القواعد والوثائق وتبسيطها وتوحيدها، بما في ذلك تنفيذ الاتفاقيات الدولية بشأن النقل والعبور والاتفاقات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية تنفيذًا كاملاً وفعالاً، وتدعو الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقيات القائمة إلى النظر في إمكانية الانضمام إليها، وتشدد أيضاً على أن التعاون في مجال السياسات والقوانين الأساسية المتعلقة بالعبور بين البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان العبور أمر بالغ الأهمية لإيجاد حلول فعالة ومتكاملة للتجارة عبر الحدود ومشاكل النقل العابر، وتشدد على أن هذا التعاون ينبغي تعزيزه على أساس المصالح المتبادلة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على حد سواء؛

١١ - تسلّم بأهمية تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، بوسائل منها إنشاء وتعزيز نظم للنقل العابر تتسم بالكفاءة، بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية والطرق المائية الداخلية، تربط البلدان النامية غير الساحلية بالأسواق الدولية، وتعيد تأكيد أن برنامج عمل فيينا يشكل إطاراً أساسياً لإقامة شراكات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية على كل من الصعيد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، وتسلسط الضوء في هذا الصدد على الحاجة إلى إقامة بنية تحتية آمنة وموثوقة وفعالة وعالية الجودة ومستدامة ومرنة، بما في ذلك أنظمة المرور العابر والطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بدعم من شركاء التنمية والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإقليمية؛

١٢ - تلاحظ أنه على الرغم من النمو المستمر الذي يشهده النقل الجوي للمسافرين والبضائع، فإنّ البلدان النامية غير الساحلية ما زالت تواجه انخفاضاً في أحجام الشحنات المنقولة جواً، وتشدد على أنّ النقل الجوي يكتسي أهمية خاصة لأنّه يتيح للبلدان النامية غير الساحلية إمكانية الوصول المباشر إلى الأسواق الدولية؛

١٣ - تدعو البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر إلى النظر في التصديق، حسب الاقتضاء، على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بتيسير التجارة والنقل^(١٢)؛

١٤ - تشدد على أن تطوير البنى التحتية يؤدي دوراً أساسياً في الحد من تكلفة التنمية في البلدان النامية غير الساحلية وأن تطوير وصيانة البنى التحتية للنقل العابر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنى التحتية للطاقة حاسمان بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، من أجل الحد من ارتفاع التكاليف التجارية وتحسين القدرة التنافسية لهذه البلدان وإدماجها بالكامل في السوق العالمية؛

١٥ - تؤكد أن حجم الموارد اللازمة للاستثمار في تطوير البنى التحتية وصيانتها ما زال يشكل تحدياً كبيراً ويتطلب إقامة تعاون دولي وإقليمي ودون إقليمي وثنائي بشأن مشاريع البنى التحتية، ورصد موارد أكثر من الميزانيات الوطنية، وتوحي الفعالية في تقديم المساعدة الإنمائية الدولية والتمويل

(١٢) بما في ذلك الاتفاقية الجمركية بشأن الحاويات (جنيف، ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢)، والاتفاقية الجمركية المتعلقة بالاستيراد المؤقت للمركبات الطرقية العمومية (جنيف، ١٨ أيار/مايو ١٩٥٦)، والاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري (جنيف، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥)، والاتفاقية الدولية لتنسيق الرقابة على البضائع عند الحدود (جنيف، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢)، واتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة (٢٠١٣).

المتعدد الأطراف في تطوير البنى التحتية وصيانتها، وتعزيز الدور الذي يقوم به القطاع الخاص، وتقر بأن للاستثمار العام والخاص كليهما أدورا رئيسية في تمويل البنى التحتية، وذلك بسبل منها المصارف الإنمائية، ومؤسسات تمويل التنمية والأدوات والآليات مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل المختلط الذي يجمع بين التمويل العام بشروط ميسرة والتمويل الخاص بشروط السوق، والخبرة المتاحة من القطاعين العام والخاص، ووسائل التمويل المخصص الغرض، وتمويل المشاريع دون حق الرجوع، وأدوات التخفيف من المخاطر، وهياكل التمويل الجماعي؛

١٦ - **تهييب** بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر أن تطوّر وتحسّن، بطريقة منسقة، ممرات النقل والنقل العابر الدولية بما يشمل جميع وسائل النقل، مثل الطرق المائية الداخلية، والطرق، وشبكات السكك الحديدية، والموانئ وخطوط الأنابيب، من أجل معالجة الاحتياجات والتحديات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية؛

١٧ - **تشهد** على أهمية ممرات النقل الدولية للحد من التكاليف التجارية وتعزيز التنمية المستدامة الإقليمية، وتسلم بأن الجهود الإقليمية المشتركة الرامية إلى تقليص الوقت اللازم للعبور من خلال تيسير استخدام الممرات تسهم في تحسين القدرة التنافسية التصديرية واجتذاب المزيد من الأعمال التجارية إلى البلدان النامية غير الساحلية، وتدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم في هذا الصدد، في حدود الموارد المتاحة؛

١٨ - **تعترف** بأنّ العوائق أمام الاستثمار الخاص في البنى التحتية قائمة على جانبي العرض والطلب معا، وبأنّ النقص في الاستثمارات يعزى جزئيا إلى عدم وجود خطط كافية بشأن البنى التحتية وعدد كاف من المشاريع المدروسة التي يمكن الاستثمار فيها، إلى جانب كون البنى التحتية لتحفيز القطاع الخاص غير مناسبة بالضرورة للاستثمار في العديد من المشاريع الطويلة الأجل ولتصورات المستثمرين للمخاطر، وتشجع البلدان النامية غير الساحلية على أن تدرج خططا للاستثمار في بنى تحتية قادرة على الصمود وذات نوعية جيدة في استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة، وأن تعزز في الوقت نفسه أيضا بيئاتها المحلية المؤاتية، وتهييب بالمجتمع الدولي تقديم الدعم التقني إلى البلدان النامية غير الساحلية من أجل ترجمة الخطط إلى مجموعات من المشاريع الملموسة، فضلا عن الدعم إلىفرادى المشاريع القابلة للتنفيذ، بما في ذلك من أجل إجراء دراسات الجدوى والتفاوض بشأن العقود المتشعبة وإدارة المشاريع؛

١٩ - **تشجع** المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما فيها المصارف الإقليمية، على القيام بالتعاون مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بمعالجة الثغرات في التجارة والنقل والبنى التحتية الإقليمية ذات الصلة بالمرور العابر، بما في ذلك باستكمال الوصلات الناقصة التي تربط، من بين ما تقوم به، بين البلدان النامية غير الساحلية داخل الشبكات الإقليمية؛

٢٠ - **تدعو** المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف إلى النظر في أفضل السبل لدعم البلدان النامية غير الساحلية في مجال تطوير البنى التحتية، بوسائل منها تمويل المشاريع، والتخطيط لعمليات والصيانة، وإسداء المشورة التقنية والتنظيمية وإعداد المشاريع؛

٢١ - **تؤكد** أهمية حصول الجميع على خدمات للطاقة تكون ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة وعصرية وضرورة التعجيل في توفير الطاقة المستدامة للجميع في البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك من خلال إقامة شراكات مبتكرة؛

٢٢ - **تشدد** على أن زيادة إدماج البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية وفي سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيدين العالمي والإقليمي أمر حيوي لزيادة القدرة التنافسية لهذه البلدان وكفالة تنميتها الاقتصادية، وتدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى القيام، في حدود الموارد المتاحة، بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية غير الساحلية على تعزيز قدرتها على المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية؛

٢٣ - **تسلم** بأنّ لقطاعات الخدمات دوراً هاماً في تحفيز التجارة في السلع والمشاركة الفعالة في التجارة الدولية وسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي، وبأنّ قطاعات الخدمات المتسمة بالكفاءة تعزز الإنتاجية وتحدّ من تكاليف الأعمال التجارية وتشجّع على إيجاد فرص العمل، وبضرورة دعم البلدان النامية غير الساحلية من أجل زيادة حصة الخدمات في اقتصاداتها وفي صادراتها، بوسائل منها انتهاج سياسات تمكينية؛

٢٤ - **تؤكد** أن تحسين تيسير التجارة، بما في ذلك من خلال زيادة تبسيط ومواءمة الإجراءات الجمركية وإجراءات النقل العابر وشكلياتها والشفافية والفعالية في إدارة الحدود وتنسيق عمل الوكالات المعنية بالتخليص الجمركي على الحدود، سيساعد البلدان النامية غير الساحلية في تحسين القدرة التنافسية لمنتجاتها وخدماتها المخصصة للتصدير؛

٢٥ - **تسلم** بأهمية اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة في معالجة ارتفاع تكاليف التجارة والنقل، وتدعو إلى تنفيذه الكامل وفي الوقت المناسب من جانب كل أعضاء منظمة التجارة العالمية، وتهيب بالأعضاء الذين لم يودعوا بعد صكوك قبولهم إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن، وحسب مقتضى الحال، وتحثّ في هذا الصدد الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة على مواصلة تقديم وتكثيف المساعدات التقنية والمساعدات في مجال بناء القدرات، وذلك بالأخص من أجل التنفيذ الفعال لأحكام المواد المتعلقة بالإفراج عن السلع وتخليصها، وبالتعاون بين وكالات الحدود، والإجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير والمرور العابر، وحرية النقل العابر والتعاون الجمركي، التي تكسب أهمية بالغة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية؛

٢٦ - **تسلم أيضاً** بأن النمو في التجارة الإلكترونية يوفر فرصاً للبلدان النامية غير الساحلية في مجال التجارة الدولية، بما في ذلك فرص فتح أسواق جديدة، وتشجع الشركاء في التنمية على النظر في مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في تطوير الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمساعدة على كفالة تطبيق السياسات والأطر القانونية والتنظيمية الملائمة لدعم تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسد الفجوة الرقمية؛

٢٧ - **تؤكد** الحاجة إلى النهوض بالتكامل الإقليمي الهادف ليشمل التعاون فيما بين البلدان بشأن طائفة أوسع من المجالات بحيث لا تقتصر على التجارة وتيسير التجارة فحسب، بل تشمل الاستثمار، والبحث والتطوير، والسياسات الرامية إلى تسريع التنمية الصناعية الإقليمية والترابط الإقليمي، وأن هذا النهج يهدف إلى تعزيز التغيير الهيكلي والنمو الاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية بوصفه هدفاً ووسيلة أيضاً لربط المناطق جمعياً بالأسواق العالمية، وأن هذا من شأنه أن يعزز القدرة على المنافسة

ويساعد على جنى أكبر قدر من الفوائد من العولمة، وأن من المهم توثيق أفضل الممارسات وتبادلها وتعميمها لتمكين الشركاء المتعاونين من الاستفادة من خبرات بعضهم البعض؛

٢٨ - **تسليم** بأن اقتصادات الكثير من البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تعتمد على تصدير عدد قليل من السلع الأساسية التي كثيرا ما تكون ذات قيمة مضافة منخفضة، وتؤكد الحاجة إلى تجديد وتعزيز الشراكات لصالح التنمية لدعم البلدان النامية غير الساحلية في تنوع قاعدتها الاقتصادية، وزيادة إضافة قيمة لصادراتها بدخولها في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي وارتقائها في هذا الصدد من خلال تطوير قدراتها الإنتاجية، بما في ذلك من خلال مشاركة القطاع الخاص، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بهدف زيادة قدرة منتجات البلدان النامية غير الساحلية على المنافسة في أسواق الصادرات، وترحب بإنشاء آلية تيسير التكنولوجيا ضمن خطة عمل أديس أبابا؛

٢٩ - **تشهد** على أنه من المهم للبلدان النامية غير الساحلية، حتى تستفيد من إمكاناتها التصديرية والتجارية استفادة تامة، أن تتخذ تدابير تتسق مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة وتشجع على إحداث تحول اقتصادي هيكلي كفيل بتقليل الأثر السلبي لمساوئ موقعها الجغرافي وللهازات الخارجية، وإيجاد فرص عمل، والوصول في نهاية المطاف إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده وتحقيق النمو المطرد والتنمية المستدامة الشاملين للجميع، وتؤكد أن كل بلد من البلدان النامية غير الساحلية يتحمل المسؤولية الرئيسية عن نميته الاقتصادية والاجتماعية وأنه ليس من قبيل المغالاة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في ذلك، وتؤكد، في هذا الصدد، أن الجهود الإنمائية الوطنية التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية يلزم دعمها بيئة اقتصادية دولية مؤاتية؛

٣٠ - **تؤكد** أنّ البنى التحتية والصناعة والابتكار وثيقة الترابط، وتتقاسم الهدف المشترك المتمثل في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة للجميع، وتسهم في القضاء على الفقر، وتسلم بأنّ التصنيع المستدام والشامل للجميع الذي يوفر فرصا اجتماعية واقتصادية تتاح بصورة علنية وعلى قدم المساواة للجميع، بمن فيهم النساء والفتيات، يشكل جزءا لا يتجزأ من التحول الهيكلي لاقتصادات جميع البلدان، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية؛

٣١ - **تسليم** بأن البلدان النامية غير الساحلية ما زالت شديدة الهشاشة في مواجهة الهزات الاقتصادية الخارجية وفي مواجهة تحديات أخرى متعددة يواجهها المجتمع الدولي؛

٣٢ - **تسليم أيضا** بأنّ البلدان النامية غير الساحلية تتعرض للأثار الضارة لتغير المناخ، وتدهور الأراضي، والتصحر، وإزالة الغابات، والفيضانات، بما في ذلك الفيضانات الناجمة عن تفجّر البحيرات الجليدية وحالات الجفاف، وهي لا تزال تعاني من هذه الآثار، وتدرك الفوائد التي يمكن أن تتحقق من التصدي لهذه التحديات بشكل متبادل، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية من أجل التصدي لهذه التحديات على نحو متكامل، حسب الاقتضاء؛

٣٣ - **تشهد** على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يكتسيان أهمية حيوية للبلدان النامية غير الساحلية، لا سيما في مجالات بناء القدرات الإنتاجية، والبنى التحتية، والطاقة، والعلم والتكنولوجيا، والتجارة، والاستثمار، والتعاون في مجال النقل العابر، وتسليط الضوء، في هذا الصدد، على أهمية مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تلبية احتياجات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة؛

٣٤ - **تلاحظ مع التقدير** افتتاح مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية كأول كيان حكومي دولي للبلدان النامية غير الساحلية، وتدعو مجمع الفكر الدولي إلى مواصلة الاضطلاع بدوره في دعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية، وتحث البلدان النامية غير الساحلية التي لم تصدّق بعد على الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء مجمع فكر دولي للبلدان النامية غير الساحلية على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن، وتدعو الجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى دعم مجمع الفكر الدولي؛

٣٥ - **تسلّم** بأنه يتعين على البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان المرور العابر أن تحشد بفعالية موارد كافية من مصادر محلية وخارجية من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا تنفيذًا فعالاً، وتعيد التأكيد على أنّ السياسات العامة وتعبئة الموارد الوطنية واستخدامها بصورة فعالة لجميع البلدان، على أساس مبدأ الملكية الوطنية، تشغل حيزاً مركزياً في المساعي المشتركة نحو تحقيق التنمية المستدامة، بما يشمل تنفيذ برنامج العمل، وتسلّم أيضاً بأن التمويل العام الدولي يؤدي دوراً مهماً في تكملة تلك الجهود، ولا سيما في البلدان ذات الموارد المحلية المحدودة الأشد فقراً وضعفاً؛

٣٦ - **تشدد** على الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في التعجيل بالتنمية والحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل ونقل الخبرة الإدارية والتكنولوجية، وفق شروط متفق عليها، وتدفعات رؤوس الأموال غير المنشئة للديون، وتسلّم بالدور المهم لمشاركة القطاع الخاص في تطوير البنى التحتية للنقل والاتصالات السلوكية واللاسلكية والمرافق في البلدان النامية غير الساحلية، وبالإمكانات التي تنطوي عليها تلك المشاركة، وتشجع الدول الأعضاء على تيسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا الشأن إلى البلدان النامية غير الساحلية، وتهيب بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية أن تعمل على تهيئة بيئة مؤاتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاركة القطاع الخاص؛

٣٧ - **تكرر التأكيد** على أنّ الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية يظلّ مسألة في غاية الأهمية، على أن يعيد مقدّمو المساعدة الإنمائية الرسمية تأكيد التزاماتهم؛

٣٨ - **تسلّم** بالدور الرئيسي للقطاع الخاص في تنمية البلدان النامية غير الساحلية، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة مواصلة تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة، وعلى ما يكتسيه حشد الموارد الخاصة، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، من أهمية حاسمة في تنمية البلدان النامية غير الساحلية، مع الأخذ في الاعتبار الدور الرئيسي للدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وبرنامج عمل فيينا؛

٣٩ - **تدعو** البلدان النامية إلى أن تقدم، من منطلق روح التضامن وبما يتسق مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل فيينا على نحو فعال ضمن مجالات التعاون المتفق عليها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يشكل تكملة للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه؛

٤٠ - **تدعو** الشركاء في التنمية إلى تنفيذ مبادرة المعونة لصالح التجارة تنفيذاً فعالاً في مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تلبية احتياجاتها ومتطلباتها الخاصة، بما في ذلك بناء القدرة على صياغة السياسات التجارية، والمشاركة في المفاوضات التجارية، وتنفيذ تدابير تيسير التجارة، وكذلك تنويع منتجاتها المخصصة للتصدير؛

٤١ - **تهيب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية أن تدمج، حسب مقتضى الحال وضمن إطار ولاية كل منها، برنامج عمل فيينا ضمن برامج عملها وأن تدعم البلدان النامية

غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في تنفيذها لبرنامج العمل بطريقة متسقة ومنسقة تنسيقاً جيداً، وتدعو المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة إلى القيام بذلك؛

٤٢ - **تشدد** على أهمية زيادة توافر واستخدام بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوق بها ومصنفة حسب الجنس والعمر والموقع الجغرافي والدخل والعرق والانتماء الإثني والوضع كمهاجر والإعاقة وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، وتؤكد الحاجة إلى تعزيز الدعم المقدم في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية، بما في ذلك إلى البلدان النامية غير الساحلية، لهذا الغرض، وتؤكد مجدداً الالتزام بتعزيز قدرة المكاتب الإحصائية ونظم البيانات الوطنية على كفالة توفير إمكانية الحصول على بيانات موثوقة ومصنفة وعالية الجودة في الوقت المناسب؛

٤٣ - **تسلم** بأن من الأهمية لجميع البلدان، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية، أن تلتزم بعالم يُتاح فيه لكل النساء والفتيات التمتع بالمساواة الكاملة مع الرجال والفتيان، وتُزاح عنه جميع العوائق القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تمكنهن وإنصافهن؛

٤٤ - **تؤكد من جديد** قرارها ٢٤٣/٧١ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، الذي حثت فيه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تعزيز دعمها لجملة أمور منها تنفيذ برنامج عمل فيينا، وتدعو كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى إدراجه وتعميمه بالكامل في أنشطتها التنفيذية من أجل التنمية؛

٤٥ - **تؤكد من جديد أيضاً** قرارها ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، الذي وافقت فيه على إصلاحات لتحسين الدعم الجماعي الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للبلدان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٤٦ - **تبحث** على إقامة صلات متناسقة وفعالة بين ترتيبات تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وترتيبات تنفيذ ومتابعة واستعراض جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك برنامج عمل فيينا؛

٤٧ - **تشدد** على أهمية النجاح في تنفيذ برنامج عمل فيينا ومتابعته واستعراضه على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

٤٨ - **تؤكد** ضرورة أن يواصل مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقاً للولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة، كفالة التنسيق في متابعة تنفيذ برنامج عمل فيينا ورصده بفعالية وتقديم تقارير عن تنفيذه، وأن يضطلع بجهود في مجال الدعوة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؛

٤٩ - **تؤكد من جديد** ما قرره في قرارها ٢٣٢/٧٢ بأن تجري، استجابة لمقتضيات الفقرة ٧٨ من برنامج عمل فيينا وفي موعد لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، استعراضاً شاملاً رفيع المستوى لمنتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤، وأن يتولى مكتب الممثل السامي تنسيق العملية التحضيرية، وأن تدعى جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجان الإقليمية

والمنظمات الأخرى ذات الصلة، كل في إطار ولايته وفي حدود الموارد المتاحة، إلى تقديم الدعم إلى عملية الاستعراض، وأن يكون استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى مسبقاً باجتماعات تحضيرية إقليمية، حسب الاقتضاء وفي حدود الموارد المتاحة، وأن يعتمد استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى وثيقة ختامية على شكل إعلان سياسي تكون الحكومات قد تفاوضت بشأنه واتفقت عليه، وأن يجرى استعراض منتصف المدة وأعماله التحضيرية في حدود الموارد المتاحة، وأن تمول جميع التكاليف ذات الصلة باستعراض منتصف المدة وأعماله التحضيرية عن طريق التبرعات؛

٥٠ - **تؤكد من جديد أيضاً** أن يتناول استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى التّقدّم الذي أحرزته البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر والشركاء في التنمية في تنفيذ برنامج عمل فيينا، وأن يكون متدي لتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة وتحديد العقبات والعوائق المصادفة والإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب عليها، وكذلك التحديات والمسائل الناشئة، من أجل مواصلة الإسراع بوتيرة تنفيذ برنامج عمل فيينا؛

٥١ - **تقرر** أن تعقد جلسات عامة رفيعة المستوى للجمعية العامة لا تتجاوز مدتها يومين وتكرس لاستعراض منتصف المدة في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، على أن تتولى رئيسة الجمعية العامة رئاستها؛

٥٢ - **تقرر أيضاً** أن تدعو رئيسة الجمعية العامة لتولي رئاسة استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى، وتطلب إلى رئيسة الجمعية العامة أن تعقد مشاورات غير رسمية، بحسب الاقتضاء، وبأقصى قدر من الكفاءة والفعالية، لوضع ترتيباته التنظيمية العالقة، بما في ذلك تواريخ إجرائه، في صيغتها النهائية، ولتيسير إعداد وثيقة ختامية لاستعراض منتصف المدة، وترحب في هذا الصدد بقيام رئيسة الجمعية العامة بتعيين الميسرين المشاركين لقيادة المشاورات غير الرسمية؛

٥٣ - **تطلب** إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن يعد، بالتشاور الوثيق مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، مشروع مخطط للوثيقة الختامية لاستعراض منتصف المدة من أجل تيسير المشاورات الحكومية الدولية، مع مراعاة نتائج الاجتماعات الإقليمية وتقارير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا؛

٥٤ - **تشجع** جميع الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة، إضافة إلى منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية، على أن تشارك مشاركة فعلية في استعراض منتصف المدة على أعلى مستوى ممكن، وتكرر تأكيد الأهمية الحاسمة للمشاركة الكاملة والفعالة للبلدان النامية غير الساحلية في عملية استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى؛

٥٥ - **تؤكد** أهمية أن تشارك جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، ومنها المجتمع المدني والقطاع الخاص، مشاركة فعالة في استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى والشامل وعمليته التحضيرية؛

٥٦ - **تقرر** أن تكون المشاركة في استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى والشامل وفي عمليته التحضيرية مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأعضاء في الوكالات المتخصصة وأمام المراقبين في الجمعية العامة؛

٥٧ - **تؤكد** أهمية الأعمال التحضيرية على المستوى القطري باعتبارها إسهاما بالغ الأهمية في العملية التحضيرية لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل وفي تنفيذ نتائجه ومتابعتها، وفي هذا السياق، تهيب بالبلدان النامية غير الساحلية أن تجري استعراضاتها الوطنية بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا، مع التركيز بشكل خاص على ما أحرز من تقدم، وما ووجه من عقبات وعوائق، وما يلزم من إجراءات وتدابير للمضي في تنفيذه، وذلك بالتعاون الوثيق مع مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي؛

٥٨ - **تشجع بقوة** الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى على الإسهام بشكل حسن التوقيت في الصندوق الاستثماري لدعم الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لدعم تنفيذ برنامج عمل فيينا ومتابعته ورصده، بما في ذلك أعمال إعداد وتنظيم استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل فيينا؛

٥٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين تقريرا مرحليا عن تنفيذ برنامج عمل فيينا فيما يتعلق باستعراضها الرفيع المستوى لمنتصف المدة، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والسبعين البند الفرعي المعنون "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية" في إطار البند المعنون "مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة"، ما لم يتفق على خلاف ذلك.